الفساد والنمو الاقتصادي: أدلة تجريبية لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1996-2019

Corruption and Economic Growth: Empirical Evidence from Middle East and North Africa during the period 1996-2019

دراجي وليد[1]، د. جوادي عصام[2]، د. نصيب حفيزة[3]

[1] طالب دكتوراه، جامعة منوبة المدرسة العليا للتجارة (تونس)،derradjioualid@gmail.com

[2] أستاذ محاضر، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي القليعة (الجزائر)، issam0djouadi@gmail.com

[3] أستاذة محاضرة، المدرسة العليا للتجارة القليعة (الجزائر)، h_necib@esc-alger.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/29؛ **تاريخ المراجعة**: 2021/10/25؛ **تاريخ القبول**: 2021/12/31

ملخص: الهدف من هذا البحث هو دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي لمجموعة من دول المينا خلال الفترة 1996-2019، باستعمال نماذج التكامل المشترك لبيانات البانيل ، أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي معنوية للفساد والنمو الاقتصادي في دول المينا، كما اظهرت النتائج أيضا تأثيرات ايجابية معنوية لكل من مخزون رأس المال البشري، الاستهلاك الحكومي ووفرة الموارد الطبيعية، الأمر الذي يعني أن هذه العوامل هي أهم محددات النمو الاقتصادي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الكلمات المفتاحية : نمو اقتصادي، فساد، هبات طبيعية، نماذج تكامل مشترك.

تصنيف JEL : O40, O33, Q0, C23.

Abstract: This research aims to examining the impact of corruption on economic growth in simple of MENA countries during the period 1996-2019, by using econometrics co-integration models of Panel data. The results showed a significant positive impact of corruption and economic growth in the MENA countries. The results also showed significant positive effects for human capital accumulation, government consumption and natural resources abundance, which means that these factors are the most important determinants of economic growth in Middle East and North Africa countries.

.**Keywords:** Economic growth, corruption, natural dotation, co-integration models.

Jel Classification Codes : O40, O33, Q0, C23.

I- تمهيد :

إن أحد أهم المساهمات الرئيسية للمدرسة المؤسساتية الحديثة في الفكرة الاقتصادي، هي إبراز دور وأثر المؤسسات في سيروة النمو الاقتصادي، حيث أكد دراسات North & Thomas 1973, North 1990, Knack& Keefer 1995, Barro 1997, Hall& Jones 1999, Rodrik 2000, Acemoglu & Johnson and Robinson 2001, Easterly & Levine 2002, Acemoglu & Johnson and Robinson 2005, Rodrik & Subramanian and Trebbi 2004- على أن المؤسسات التي تحمي حقوق الملكية وتوفر الحوافز للأعوان الاقتصادين من أجل الاستثمار والابتكار تمثل الحجر الأساسي للنمو الاقتصادي على مر العصور، وبالمقابل فإن المؤسسات والتي توفر حقوق ملكية أمنة لفئة صغيرة من المجتمع على غرار النخب، لا توفر الحوافر لجميع طبقات المجتمع من أجل الاستثمار والابتكار، بل تقوم هذه المؤسسات بخلق مجموعة من الأنشطة المنحرفة على غرار الفساد وسلوكيات السعي وراء الريع، الأمر الذي ينتج عن تراجع في سيرورة النمو الاقتصادي.

وبما أن الفساد يمثل أحد أهم أوجه هذه المؤسسات الرديئة، وعملية مكافحته تمثل أحد أهم أولويات الدول العالم بشكل عام والنامية على وجه الخصوص نسعى في هذه الورقة البحثية إلى معرفته تأثيراته على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال لإفريقيا، لذا نقوم بطرح التساؤل التالي: **ما هو أثر الفساد على النمو الاقتصادي في دول المينا خلال الفترة 1996-2019؟**

يقدم القسم الثاني حوصلة لأهم الأدلة التجريبية لعلاقة الفساد والنمو الاقتصادي، القسم الثالث يقدم عرضا حول متغيرات الدراسة وطرق التقدير المتبعة، القسم الرابع يتضمن تحليل نتائج التقدير، أما القسم الأخير فهو عبارة عن خاتمة تحتوي على نتائج البحث المتوصل لها.

II الفساد والنمو الاقتصادي، أدلة تجريبية:

لم تحظى طبيعية العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي على إجماع الباحثين، حيث انقسمت النتائج التجريبية لأثر الفساد على النمو الاقتصادي بين الأثار السلبية والإيجابية، لذا ستقوم بتقسيم نتائج الدراسات التجريبية لعلاقة الفساد على النمو الاقتصادي حسب نوعية هذه التأثيرات.

1.II. التأثيرات السلبية للفساد على النمو الاقتصادي:

أكد Mauro 1995 على وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار، حيث أن مستويات الفساد العالية من شأنها أن تقلل من مستويات الاستثمار مما يترجم بتراجع معدلات النمو، كما أن تحسين بيئة الأعمال عن طريق مكافحة الفساد أو تحسين الكفاءة البيروقراطية يؤدي إلى الزيادة في الدخل الفردي، ويشر أيضا إلى أن فرص الفساد تكون أقل تواجد في نفقات التعليم بالمقارنة مع باقي المكونات الأخرى للإنفاق الحكومي.

في نفس السياق أيضا قام Mauro 1997 بتحليل عدد من أسباب وعواقب الفساد، من خلال بمراجعة الدراسات الحديثة التي قامت بالبحث عن علاقة الفساد بالنمو بشكل تجريبي، توصل فيها إلى أن الفساد قد يكون له تأثيرات كبيرة على النمو الاقتصادي، عن طريق الحد من الاستثمار الخاص، أو من خلال مجموعة من القنوات الأخرى، والتي قد تشمل الإنفاق العام، حيث أكد على وجود علاقة سلبية معنوية بين الفساد والإنفاق الحكومي على التعليم، تفسير هذا هو أن الحكومات الفاسدة تجد أنه من الأسهل تحصيل الرشاوى على بعض بنود الإنفاق أكثر من غيره.

قدم Mo 2001 منظور جديد لدور الفساد في النمو الاقتصادي وتحديد أهم قنوات الانتقال حيث أشار إلى أن زيادة مستوى الفساد بنسبة 1٪ تقلل من معدل النمو بنحو 0.72٪ أما بخصوص قنوات الانتقال، فإن أهم قناة يؤثر من خلالها الفساد على النمو الاقتصادي هو عدم الاستقرار السياسي، والذي يمثل حوالي 53٪ من التأثير الإجمالي، بالإضافة إلى أن الفساد يقلل من مستوى رأس المال البشري وحصة الاستثمار الخاص، إن ينتشر الفساد بشكل كبير حين تواجد الأشكال أخرى من عدم الكفاءة المؤسسية، مثل البيروقراطية والأنظمة التشريعية والقضائية الضعيفة، هذا لأن الفساد واللوائح الحكومية والبيروقراطية وحتى قوة الأنظمة التشريعية والقضائية تميل إلى تعزيز بعضها البعض.

هذا التأثير سلبي للفساد على الاستثمار والنمو الاقتصادي، تم تأكيده Pellegrini and Gerlagh 2004 من خلال البحث عن تأثير الفساد على النمو الاقتصادي، بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال تأثيره على الاستثمار والتعليم والانفتاح التجاري وعدم الاستقرار السياسي.

Cies´lik and Goczek 2018 أكدا أن قلة الفساد لها تأثير إيجابي معنوي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسبة الاستثمار. إن الفساد يعيق النمو الاقتصادي بشكل مباشر من خلال إعاقة الاستثمار، إذا كان المستثمرون الدوليون متنوعين بما فيه الكفاية، فلن يكون لديهم سبب للاستثمار في بلدان ذات مستويات عالية نسبيًا من مخاطر الفساد وبالتالي، يمكن للمرء أن يستنتج أن البلدان الغنية التي تتمتع بفرص أفضل للحصول على التمويل الدولي يجب أن تنمو بشكل أسرع وأن تكون أقل عرضة من الاقتصادات الناشئة للآثار السلبية للفساد.

Dridi 2013 أشار إلى أن رأس المال البشري وعدم الاستقرار السياسي هما أهم متغيرات الانتقال التي من المحتمل أن يؤدي الفساد من خلالها إلى تقليل النمو، وبالمقابل لا يشكل الاستثمار قناة انتقال مهمة يعمل الفساد من خلالها، حيث أن الأثر المفيد الوحيد للفساد يتمثل في تخفيض الإنفاق الحكومي.

Gründler and Potrafke 2019 توصلا إلى أن الفساد مرتبط بشكل سلبي بالنمو الاقتصادي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنحو 17٪ على المدى الطويل عندما زاد مؤشر معكوس مؤشر مدركات الفساد بمقدار انحراف معياري واحد، يظهر التأثير بشكل خاص في الأنظمة الاستبدادية والبلدان ذات الفعالية الحكومية المنخفضة وسيادة القانون، يبدو أن قنوات الانتقال التي يؤدي من خلالها غياب الفساد إلى تعزيز النمو الاقتصادي تمنع الاستثمار الأجنبي المباشر وتزيد من عدم الاستقرار.

II .2.التأثيرات الإيجابية للفساد على النمو الاقتصادي:

توصل Rock And Bonnet 2004، إلى أن مستويات الفساد العالية تضعف النمو الاقتصادي وتقلل من الاستثمار في معظم الدول النامية ولا سيما الصغيرة منها، إلا أن الفساد يرفع النمو الاقتصادي في دول كثيرة من شرقي آسيا ذات اقتصاديات صناعية حديثة ومتطورة.

توصل Ahmad& Ullah& Arfeen 2012 إلى تواجد علاقة التربيعية بين الفساد والنمو الاقتصادي، إن الانخفاض في الفساد يرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة مقلوبة على شكل حرفU، إن المستويات العالية من الفساد وعدم الكفاءة البيروقراطية من المحتمل أن تعرقل الاستثمار والنمو، لكن الفساد لا يمنع بالضرورة الاقتصاد من النمو عندما تكون العوامل الأخرى مواتية.

Nguedie 2018 أكد على وجود تأثير مباشر ايجابي للفساد على النمو، هذا مع تواجد علاقة غير خطية بين النمو والاستثمار تعتمد على مستوى الفساد، إن النتائج تشير إلى أن الآثار الضارة للفساد على النمو من خلال الاستثمار أكبر في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الفساد عنها في البلدان منخفضة الفساد.

Mudassaar, Khan and Aziz 2018 أكدوا أن العلاقة بين الفساد والنمو هي علاقة معقدة حيث كان للفساد تأثير سلبي على النمو الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة والنامية وغرب آسيا، أما بالنسبة لجنوب آسيا، كان الفساد تأثير ضئيل على النمو الاقتصادي، وبالمقابل، فإن الفساد أثر إيجابي على النمو الاقتصادي لاقتصادات شرق آسيا، أي أن الفساد لا يؤدي دائمًا إلى عدم النمو، بل يعمل على تعزيز النمو كما هو الحال في شرق آسيا وجنوب آسيا، يبدو الفساد عائقا رئيسيا أمام النمو في منطقة غرب آسيا، تشير النتائج إلى أن المؤسسات تمارس تأثيرًا كبيرًا وإيجابيًا على النمو الاقتصادي، من الواضح أن نقاط الضعف المؤسسية في البلدان النامية تسمح في كثير من الأحيان للفساد بالازدهار، فمن أجل الحد من الفساد، يجب رفع مستوى الجودة المؤسسية من خلال فرض القانون والنظام المناسبين ومن خلال تحسين جودة البيروقراطية.

III- متغيرات الدراسة وطرق التقدير المتبعة:

يتمثل هدفنا في هذا البحث من معرفة مدى أثر الفساد على النمو الاقتصادي في عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1996-2019، ومن أجل هذا سوف نعتمد متغير لوغاريتم حصة الفرد من الناتج المحلي الخام مقيما بالدولار الأمريكي وفق نظرية تعادل القدرة الشرائية(LY)، كمتغير تابع يعبر على سيرورة النمو الاقتصادي.

إن اختيارنا لهذا المتغير راجع لقدره على التفسير الجيد لعملية النمو الاقتصادي بخلاف معدلات النمو، حيث أكد Hall and Jones 1999 بأن مستويات الدخل الفردي تلتقط الفروقات في أداء الاقتصاديات على المدى الطويل، وبالمقابل فإن المساهمات الأخيرة في أدبيات النمو الاقتصادي تركز على مستوى الناتج المحلي بدلا من معدلات النمو، حيث أثبت هذه البحوث وجود ارتباط منخفض نسبيا في معدلات النمو عبر العقود، الأمر الذي يوحي بأن الاختلافات في معدلات النمو عبر البلدان قد تكون في الغالب مؤقتة، إن هذه الإثباتات تستند أساسا إلى أبرز نتائج دراسة Barro & Sala-i-Martin 1995، والتي تؤكد بأن جميع البلدان سوف تنمو بمعدل نمو مشترك على المدى الطويل، إن نقل التكلونوجيا يبقي الدول قريبة من بعضها البعض في مستويات الدخل الفردي.

ننتقل الأن إلى عرض المتغيرات المستقلة، والتي نقسمها إلى قسمين، الأول متغيرات الهدف، والتي تتمثل في متغير مكافحة الفساد، أما القسم الثاني فيتمثل في متغيرات الرقابة والتي تمثل محددات النمو الباقية.

الفساد (COR) : الأدبيات التجريبية المذكورة أعلاه قدمت العديد من المتغيرات بهدف قياس مستويات الفساد، سواء من خلال مؤشر مدركات الفساد المقدم من طرف منظمة الشفافية العالمية والذي يقيس مستويات الفساد لدي الموظفين والسياسيين، إن هذا المؤشر مقيم تحت سلم يتراوح بين 0 و 100، تمثل القيمة العليا أعلى مستويات الفساد، أو من خلال مؤشر الفساد المقدم من طرف منظمة المخاطر الدولية والذي يقيس درجة الفساد الإداري والتي تعكسها العمولات والرشاوي التي يجب دفعها للبيروقراطيين. في هذه الورقة البحثية نعتمد على قياس الفساد من خلال معكوس مؤشر مكافحة الفساد المقدم من طرف البنك العالمي، والذي يقيس مدى استغلال السلطة العامة بهدف تحقيق مصالح شخصية، بما في ذلك أعمال الفساد كبيرها وصغيرها وكذلك استحواذ النخبة على مقدرات الدولة، هذا المؤشر الأخير تتراوح قيمه بين -2.5 و +2.5 حيث تعكس القيمة العليا مستويات الفساد العالية والتي تقابل مستويات مكافحة الفساد المتدنية، بينما القيمة الدنيا تعكس مستويات الفساد المتدنية والتي تقابل مستويات مكافحة الفساد المرتفعة.(Kaufmann and all 1999)

ننتقل الأن إلى تحديد متغيرات الرقابة، حيث نعتمد في اختيارنا لهذه المتغيرات على دراسةBarro 1997، باعتبارها أهم دراسة تجريبية لمحددات النمو الاقتصادي وكذا دراسة Sachs& Warner 1995والتي هدفت إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في دول الهبات الطبيعية، فحسب كل هذا ينتج لنا المتغيرات التالية:

تراكم رأس المال المادي (Lsk): ويعبر عن لوغاريتم مخزون رأس المال المادي مقيما بالدولار الأمريكي وفقا لفرضية تعادل القوى الشرائية.

تراكم رأس المال البشري (HC) : ويعبر عن ترجيح لمؤشري عدد سنوات الدراسة الفعلية وفقا لبارو لي ومؤشر العائد من التعليم.

الاستهلاك الحكومي(cgov): ويشمل حصة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الخام.

الانفتاح التجاري(trade): ويمثل نسبة التجارة (الصادرات والواردات) إلى الناتج المحلي الخام.

وفرة الموارد الطبيعية (nra): وتمثل نسبة ايرادات الموارد الطبيعية- النفط والغاز، المعادن والغابات إلى الناتج المحلي الخام.

بعد قيامنا بعريف متغيرات التي سوف يتم اعتمادها في الدراسة، تتمثل الخطوة الأخيرة هنا من أجل البحث عن أهم محددات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1996-2019 عبر تقدير المعادلة التالية:

$$LY_{it} = \beta_0 + \beta_1 cor_{it} + \beta_2 Lsk_{it} + \beta_3 Hc_{it} + \beta_4 trade_{it} + \beta_5 cgov_{it} + \beta_6 nra_{it} + \varepsilon_{it}$$

ننتقل الأن إلى طرق التقدير المتبعة، حيث تنص أدبيات الاقتصاد القياسي على القيام باختبارات استقرارية السلاسل من أجل تحاشي مشكلة الانحدار الزائف، وهذا يتم عبر استعمال اختبارIPS لدراسة استقرارية السلاسل في النماذج التي تفرض عدم تجانس معالم المتغيرات المستقلة، والمقدم من طرفPesaran and all 2003، إن هذا الاختبار يسعى للتحقق من وجود جزء أحادي على مستوى كل مقطع عرضي، الأمر

الذي يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، بخلاف اختبار LLC والمقدم من طرف Levin & Lin & Chu 2002، والذي يسعى للتحقق من وجود جزء أحادي على المستوى الكلي للمقاطع العرضية، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار استقرارية السلاسل المقدم من طرف Pesaran and all 2003.

الجدول رقم(1): نتائج اختبارات استقرارية السلاسل*.

المتغير	المستوى	الفرق الأول	النتيجة
Ly	**0.8323**	**-6.4423*** **	**I(1)**
COR	**-0.9904**	**-9.4131*** **	**I(1)**
Lsk	**6.7708**	**-2.2825** **	**I(1)**
Hc	**5.6337**	**-2.5420*** **	**I(1)**
Trade	**-1.8007** **	**-**	**I(0)**
Cgov	**-0.5064**	**-8.8430*** **	**I(1)**
Nra	**-2.3374*** **	**-**	**I(0)**

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد مخرجات برنامج STATA15.1

تظهر نتائج الجدول أعلاه استقرار جميع متغيرات النموذج عند الفرق الأول، باستثناء متغيري ووفرة الموارد الطبيعية والانفتاح التجاري والتي اظهرت النتائج استقرارهما عند المستوى، إن هذه النتائج تظهر أن متغيرات النموذج عن مزيج من السلاسل المستقرة والمتكاملة من الدرجة الأولى.

بعد التأكد من درجة استقرارية السلاسل، نقوم باختبار وجود التكامل المشترك والمقدم من طرف Pedroni2004، حيث يعرض لنا الجدول الموالي نتائج اختبار التكامل المشترك.

الجدول رقم(2): نتائج اختبارات التكامل المشترك.

الاحصائية	Panel	Group
V	**-0. 4543**	**-**
Rho	**2.155** **	**3.706*** **
T	**-2.982*** **	**-3.111*** **
Adf	**-2.326** **	**-1.802** *

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد مخرجات برنامج STATA15.1

من خلال النتائج الموضحة أعلاه، أظهر اختبار التكامل المشرك المقدم من طرف Pedroni 2004تواجد تكامل مشترك في النموذج الأمر الذي يدل على تواجد علاقة توازن طولية المدى.

بناء على هذا يتم تقدير النموذج بواسطة طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG والمقدمة من طرف Pesaran and all1999 ، إن هذه الطريقة تعتبر أكثر فعالية وكفاءة في تقدير نماذج التكامل المشترك التي تحتوي على متغيرات مستقرة أو متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو حتى مزيج من المتغيرات المستقرة والمتكاملة من الدرجة الأولى، إن هذه الطريقة تضمن بما فيه الكفاية تحقق استقلالية المتغيرات المستقلة مع عنصر الخطأ حتى في ظل وجود متغيرات غير مستقرة أو حتى متغيرات داخلية التحدد في النموذج، إن كل العوائق القياسية لا تمنع تقديرات هذه الطريقة من التمتع بخاصيتي الكفاءة والاتساق.

* *** معنوي عند مستوى 1%، ** معنوي عند مستوى 5%، * معنوي عند مستوى 10%.

إن هذه الطريقة تفترض عدم تجانس معاملات المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى معاملات الحد الثابت، بحيث يتم الحصول على معالم النموذج إنطلاقا من وصف النموذج على أساس نموذج انحدار ذاتي موزع زمنيا ARDL، بحيث يتم الحصول على معالم المدى الطويل ومعامل تصحيح الخطأ من خلال تعظيم دالة المعقولية للكل مجموعة، حيث يتم البدء بتقديرات أولية للعالم المتجانسة طويلة المدى مثل الأثار الثابتة الساكنة، أما معاملات القصيرة المدى ومعامل تصحيح الخطأ فيتم تقديرها على أساس المتوسط الحسابي لهذه المعالم المذكورة للكل مقطع عرضي، إن هذه الطريقة تأخذ بالحسبان وجود علاقات مشركة طويلة المدى مع السماح في نفس الوقت بالديناميكيات الغير متجانسة قصيرة المدى، بخلاف طريقة وسط المجموعة MG والتي تتجاهل فرضية وجود علاقات مشتركة على المدى الطويل.

IV- تحليل نتائج التقدير:

بعد تقدير النموذج وفق المتغيرات المستقلة الموضحة في الجدول(4) باستعمال طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (3): نتائج تقدير طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG

Short run		Long run	
Confections	**Variables**	**Confections**	**Variables**
0.0048	**d.COR**	**0.1325*** **	**COR**
2.0931* **	**d.Lsk**	**0.1341**	**Lsk**
-1.7289	**d.Hc**	**0.9349*** **	**Hc**
-0.0013	**d. Trade**	**0.0018**	**Trade**
-0.0098 **	**d. cgov**	**0.0153*** **	**Cgov**
0.0079* **	**d.Nra**	**0.0172*** **	**Nra**
1.2110* **	**Constant**	**345**	**Observation**
-0.1396* **	**Error Correction**	**638.9257**	**Log Likelihood**

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد مخرجات برنامج STATA15.1

نتائج المدى الطويل تظهر وجود أثار ايجابية معنوية للفساد على النمو الاقتصادي، إن مستويات الفساد العالية ساهمت في خلق سيرورة نمو اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهو ما أكد عليه Nguedie 2018 وكذا Ahmad& Ullah& Arfeen 2012، وما تم ملاحظته في كل من دراسات Rock And Bonnet 2004 و Mudassaar, Khan and Aziz 2018 في النتائج المتعلقة بمنطقة شرق أسيا، أين كان للفساد دور هام في دفع النمو الاقتصادي في هذه المنطقة، النتائج التي توصلنا لها تخالف بشكل كبير ما توصل له Mauro 1995 وكذا Mo 2001، التفسير المنطقي لهذه الأثار الإيجابية للفساد في دول المينا راجع إلى تمتع أغلب دول المنطقة بالهبات الطبيعية على غرار النفط والغاز الطبيعي، وبالتالي فإن ايرادات هذه الموارد من شأنها تشكل مصدر أساسي لعمليات الفساد، إن عملية التفاعل بين ايرادات الهبات والفساد هي أهم سمات دول الهبات الطبيعية، والتي من شأنها أن تحدد العلاقة الحقيقية بين الفساد والنمو الاقتصادي.

أما بخصوص متغيرات الرقابة، النتائج الموضحة أعلاه تظهر لنا وجود أثار إيجابية معنوية لتراكمات رأس المال البشري على المدى الطويل وكذا أثار إيجابية معنوية لتراكمات رأس المال المادي في الأجل القصير، هذه النتيجة تتفق ما أهم ما توصل له Hall and Jones 1999 وكذاEasterly & Levine 2001حيث تؤكد هذه الدراسات بأن الاختلافات في مخزونات رأس المال المادي والبشري هي المسبب في الاختلافات في الدخل الفردي.

تظهر النتائج أيضا وجود أثار إيجابية غير معنوية للمؤشر الانفتاح التجاري على الدخل الفردي، سواء في الأجل الطويل أو القصير، هذه النتائج تخالف ما تم الاجماع عليه في الأدبيات التجريبية للنمو الاقتصادي، أين يساهم الانفتاح التجاري الحقيقي في دفع عجلة النمو الاقتصادي. النتائج تظهر تذبذبا في نوع العلاقة بين الاستهلاك الحكومي والنمو الاقتصادي، حيث أظهرت النتائج وجود أثار ايجابية معنوية في الأجل الطويل وأثار سلبية معنوية في الأجل القصير، إن هذه الأثار السلبية على المدى القصير تبقى نوعا ما ضعيفة للغاية في تأثيرها على النمو.

وأخيرا نناقش نتائج متغير الموارد الطبيعية، أين أظهرت التقديرات تواجد أثار ايجابية معنوية في الاجلين الطويل والقصير لوفرة الموارد الطبيعية على النمو في دول المينا، إلا أن هذه الأثار تبقى ضعيفة بالمقارنة مع تأثيرات متغيرات الفساد ورأس المال البشري.

أما بخصوص صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية فتظهر النتائج تمتع معاملات تصحيح الخطأ بالمعنوية الإحصائية والإشارة السلبية، الأمر الذي يدل على أن نموذج يتملك القدرة على الرجوع إلى المستوى التوازني في المدى الطويل والقضاء على التذبذبات الحاصلة في المدى القصير.

V- الخلاصة:

إن الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية هو معرفة أثر الفساد على النمو الاقتصادي في عينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 1996-2019، حيث لم تجمع الأدبيات التجريبية لعلاقة الفساد بالنمو الاقتصادي على نوع هذه العلاقة، حيث اختلفت تأثيرات الفساد على النمو بين الأثار السالبة والموجبة وهذا حسب خصائص كل بلد ومنطقة، أين يؤثر الفساد بشكل سلبي على النمو في أغلب الدول النامية والمتقدمة، بينما يؤثر الفساد على النمو بشكل ايجابي في عدد من الدول النامية والناشئة على غرار دول شرق وجنوب شرق أسيا، حيث خلف الفساد نموا اقتصاديا في هذه الدول، هذا ما يجعل علاقة الفساد بالنمو على شكل حرفU إن نتائجنا التجريبية تؤكد وجود أثار ايجابية معنوي للفساد على النمو الاقتصادي في دول المينا، إن الأثار الإيجابية للفساد في دول المينا تعزى إلى تمتع أغلب دول المنطقة بالهبات الطبيعية على غرار النفط والغاز الطبيعي، وبالتالي فإن ايرادات هذه الموارد من شأنها تشكل مصدر أساسي لعمليات الفساد، إن عملية التفاعل بين ايرادات الهبات والفساد هي أهم سمات دول الهبات الطبيعية، والتي من شأنها أن تحدد العلاقة الحقيقية بين الفساد والنمو الاقتصادي.

- ملاحق :

الجدول رقم (4): متغيرات الدراسة.

التصنيف	المتغير	الترميز	المصدر
المتغير التابع	الدخل الفردي مقيما بالدولار الأمريكي وفقا لنظرية تعادل القوى الشرائية	LY	Penn World Table, version 10
متغيرات الرقابة	لوغاريتم مخزون رأس المال المادي مقيما بالدولار الأمريكي وفقا لفرضية تعادل القوى الشرائية	Lsk	Penn World Table, version 10
	مخزون رأس المال البشري والذي يعبر عن ترجيح لمؤشري عدد سنوات الدراسة الفعلية وفقا لبارو لي ومؤشر العائد من التعليم	Hc	Penn World Table, version 10
	الانفتاح التجاري الفعلي والذي يعبر على نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الخام	Trade	Penn World Table, version 10
	الاستهلاك الحكومي ويشمل حصة الاستهلاك الحكومي إلى الناتج المحلي الخام.	cgov	Penn World Table, version 10
	وفرة الموارد الطبيعية والذي يعبر على نسبة إيرادات الموارد الطبيعية إلى الناتج المحلي الخام	Nra	البنك العالمي 2019
الفساد	معكوس مؤشر مكافحة الفساد	COR	Kaufmann, D, Kraay, A, and

Mastruzzi, M. "The Worldwide Governance Indicators" 2019			

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على الدراسات السابقة.

الجدول رقم (5): بلدان عينة الدراسة.

1. Algeria	6. Kuwait	11. Sudan
2. Bahrain	7. Mauritania	12. Syrian Arab Republic
3. Egypt, Arab Rep.	8. Morocco	13. Tunisia
4. Iraq	9. Qatar	14. United Arab Emirates
5. Jordan	10. Saudi Arabia	15. Yemen, Rep.

– الإحالات والمراجع :

1. Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2001). The colonial origins of comparative development: An empirical investigation. American economic review, 91(5), 1369-1401.
2. Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2005). Institutions as a fundamental cause of long-run growth. Handbook of economic growth, 1, 385-472.
3. Ahmad, E., Ullah, M. A., & Arfeen, M. I. (2012). Does corruption affect economic growth?. Latin american journal of economics, 49(2), 277-305.
4. Baltagi, B. (2005). Econometric analysis of panel data. John Wiley & Sons.
5. Barro, R.J. (1997). The Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study. MIT Press, Cambridge.
6. Cieślik, A., & Goczek, Ł. (2018). Control of corruption, international investment, and economic growth–Evidence from panel data. World Development, 103, 323-335.
7. Dridi, M. (2013). Corruption and economic growth: the transmission channels.
8. Easterly, W., & Levine, R. (2001). What have we learned from a decade of empirical research on growth? It's Not Factor Accumulation: Stylized Facts and Growth Models. The world bank economic review, 15(2), 177-219.
9. Gründler, K., & Potrafke, N. (2019). Corruption and economic growth: New empirical evidence. European Journal of Political Economy, 60, 101810.
10. Hall, R. E., & Jones, C. I. (1999). Why do some countries produce so much more output per worker than others?. The quarterly journal of economics, 114(1), 83-116.
11. Im, K. S., Pesaran, M. H., & Shin, Y. (2003). Testing for unit roots in heterogeneous panels. Journal of econometrics, 115(1), 53-74.
12. Kaufmann, D, Kraay, A, and Mastruzzi, M, (2010), "The morldwide gouvernance indicators, world bank policy research working paper no 5430, washington, D.C : world bank.
13. Kaufmann, D., Kraay, A., & Zoido, P. (1999). Governance matters. World Bank policy research working paper, (2196).
14. Knack, S., & Keefer, P. (1995). Institutions and economic performance: cross-country tests using alternative institutional measures. Economics & Politics, 7(3), 207-227.
15. Levin, A., Lin, C. F., & Chu, C. S. J. (2002). Unit root tests in panel data: asymptotic and finite-sample properties. Journal of econometrics, 108(1), 1-24.
16. Mankiw, N. G., Romer, D., & Weil, D. N. (1992). A contribution to the empirics of economic growth. The quarterly journal of economics, 107(2), 407-437.
17. Mauro, M. P. (1996). The effects of corruptionon growth, investment, and government expenditure. International Monetary Fund.
18. Mauro, P. (1997). The Effect of Corruption on Growth, Investment and Government Expenditure: A cross country Analysis. Corruption and Global Economy.
19. Mo, P. H. (2001). Corruption and economic growth. Journal of comparative economics, 29(1), 66-79.

20. Mudassaar, K., Khan, R. E. A., & Aziz, B. (2019). Corruption and Economic Growth Nexus: Do Institutions Matter?. Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS), 39(2).
21. Nguedie, Y. H. N. (2018). Corruption, investment and economic growth in developing countries: A panel smooth transition regression approach.
22. North, D. C., & Thomas, R. P. (1973). The rise of the western world: A new economic history. Cambridge University Press.
23. North, D.C. (1990). Institutions, Institutional Change, and Economic Performance. Cambridge University Press, New York.
24. Pedroni, P. (2004). Panel cointegration: asymptotic and finite sample properties of pooled time series tests with an application to the PPP hypothesis. Econometric theory, 597-625.
25. Pellegrini, L., & Gerlagh, R. (2004). Corruption's effect on growth and its transmission channels. Kyklos, 57(3), 429-456.
26. Pesaran, M. H., & Smith, R. (1995). Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panels. Journal of econometrics, 68(1), 79-113.
27. Rock, M. T., & Bonnett, H. (2004). The comparative politics of corruption: accounting for the East Asian paradox in empirical studies of corruption, growth and investment. World Development, 32(6), 999-1017.
28. Rodrik, D. (2000). Institutions for high-quality growth: what they are and how to acquire them. Studies in comparative international development, 35(3), 3-31.
29. Rodrik, D., Subramanian, A., & Trebbi, F. (2004). Institutions rule: the primacy of institutions over geography and integration in economic development. Journal of economic growth, 9(2), 131-165.
30. Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1995). Natural resource abundance and economic growth (No. w5398). National Bureau of Economic Research.
31. Sharma, C., & Mitra, A. (2019). Corruption and economic growth: Some new empirical evidence from a global sample. Journal of International Development, 31(8), 691-719.
32. Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. The quarterly journal of economics, 70(1), 65-94.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

نصيب حفيزة ، جوادي عصام ، دراجي وليد (2021)، **الفساد والنمو الاقتصادي: أدلة تجريبية لعينة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** ، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد06(العدد 02)، الجزائر: جامعة الوادي، الوادي، الجزائر ص.ص 60–68.

SCAN ME